

عمليات تمويل التجارة الدولية (متوسطة وطويلة الأجل)

هناك العديد من التقنيات التي تستعمل في التمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية، والهدف منها توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطوير التجارة الخارجية، حيث تحاول الأنظمة البنكية المختلفة أن تنوع من وسائل تدخلها حسب الظروف السائدة، وطبيعة العمليات التي يراد تمويلها، وكذلك الدول التي تحاول أن تربط معها عالقات اقتصادية، وتمثل تلك الأدوات فيما يلي:

أولاً: قرض المورد

1- تعريف قرض المورد

هو قرض مصرفي متوسط أو طويل الأجل يمنح للمصدر الذي يمنح الأخر مهلة تسديد لزيونه (المستورد) وتتراوح مدة التسديد التي منحت للمستورد من طرف المصدر 18 شهراً، وهو عملية تمويل صفقة تصدير يتولى فيها المصدر تمويل الصفقة اعتماداً على موارده المالية أو الاعتماد على أحد المصارف عن طريق خصم مستحقاته (سندات الدفع أو الكمبيالة) لدى المصارف، وفي هذه العملية تقوم عالقة مباشرة بين المصدر وهذا المصرف الذي يوفر التمويل اللازم لصفقة التصدير وبعد انتهاء أجل الدفع المحدد أصلاً بين المصدر والمستورد يقوم البنك بتحصيل قيمة سداد الكمبيالة من المستورد.

أو هو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة تسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد، وبمعنى آخر، عندما يمنح المصدر لصالحه زيونه الأجنبي مهلة للتسديد، يلجأ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرضاً لتمويل هذه الصادرات، ولذلك يبدو قرض المورد على أنه شراء لديون من طرف البنك.

وفي هذا الإطار يجب التمييز بين القروض المتوسطة الأجل المحصورة بين 18 شهراً و 5 سنوات، والقرض الطويل الأجل الذي تفوق مدته 5 سنوات، كما يستفيد من هذا النوع من القروض مصدري التجهيزات والآلات ووحدات الإنتاج والخدمات الملحقه لتרכيب الأجهزة المباعه، كما يمنح لمصدري السلع الاستهلاكية والمواد الأولية.

أما الجانب الآخر من عملية ائتمان الصادرات فيتعلق بضمان التمويل الذي قدمه البنك لهذه الصفقة، فإن هيئات ضمان الصادرات التي تم إنشاؤها في عدد كبير من الدول تتولى توفير ضمان شامل لسداد الأوراق التجارية (الكمبيالات أو السندات الاذنية) التي يحتفظ بها البنك الذي قدم التمويل، ويتم ذلك عن طريق قيام هذه الهيئة بإرسال خطاب ضمان لهذا البنك وذلك مقابل توقيع عقد ضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية مع المصدر، ويدفع المصدر بموجب هذا العقد عمولة ضمان للهيئة التي أخذت على عاتقها تأمين القرض.

2- مراحل سير قرض المورد:

- يقوم المصدر بسحب كمبيالة على المستورد ويرسلها للقبول.

- يقوم المستورد بإرجاع الكمبيالة مع قبولها.

- يقدم المصدر الكمبيالة إلى بنكه من أجل خصمها.

- تسديد قيمة الكمبيالة من طرف البنك.

- تحصيل قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق.

3- مزايا وسلبيات قرض المورد:

3-1- المزايا:

- سهولة وسرعة إعداد القرض، لأن مراقبة مجمل العمليات يقوم بها المصدر، كما يكسبه الوقت لأن إصداره يتم بعقد واحد.

- تكاليف منخفضة بالنسبة للمصدر، لأنه يأخذ بعين الاعتبار كل المصاريف عند تحديد السعر، وبالتالي تظهر في المبلغ الجمالي.

- استفادة المستورد من المهلة المقدمة له في السداد.

3-2- السلبيات:

- يتحمل المورد عبأ الجزء غير المؤمن، أي خطر عدم القدرة على الوفاء بالدين.

- خطر الخزينة، حيث يتحمل المصدر الجزء غير الممول من طرف البنك.

- بالنسبة للمستورد لا يمكن معرفة السعر الحقيقي للسلعة وتكلفة القرض لأن المصدر يمكن أن يتلاعب بسعر السلعة وأسعار الفائدة.

ثانياً: قرض المشتري

إن قرض المشتري هو نوع من التمويلات التي تنشأ من أجل تنشيط وإنعاش الصادرات، فهو عبارة عن تمويل يقدم بصفة مباشرة للزبون الأجنبي من طرف بنك المصدر حتى يتمكن من إتمام عملية الدفع الفوري.

1- تعريف قرض المشتري:

قرض المشتري هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد، بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، ويمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز ثمانية عشر (18) شهراً، ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه، ومن الملاحظ أن كمال الطرفين يستفيدان من هذا النوع من القروض، حيث يستفيد المورد من تسهيلات مالية طويلة نسبياً مع استلامه الآني للبضائع، كما يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد بمبلغ الصفقة.

ويتيح قرض المشتري في الواقع المجال لإبرام عقدين هما:

- العقد الأول (العقد التجاري): يتعلق بالعملية التجارية ما بين المصدر والمستورد، ويبين فيه نوعية السلع ومبلغا وشروط تنفيذ الصفقة، وإجراءات الدفع الفوري للبائع.

- **العقد الثاني (عقد القرض):** يتعلق بالعملية المالية والتي تتم بين المستورد والبنك المانح للقرض، ويبين هذا العقد شروط إتمام القرض وانجازه مثل فترة القرض وطريقة استرداده ومعدلات الفائدة المطبقة، ويلاحظ أن العقد المالي الذي يفسح المجال لمنح قرض للمستورد إنما يرتبط عضوياً بوجود العملية التجارية ما بين المصدر والمستورد.

ويمنح قرض المشتري عادة لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة، والسبب في ذلك أن تمويل صفقات بمثل هذه الأهمية بالاعتماد على الأموال الخاصة للمستورد قد تعترضها بعض العوائق، فليس ممكناً على الدوام أن يكون المستورد قادراً على تخصيص مثل هذه المبالغ، كما أن المصدر بدوره لا يمكنه أن ينتظر كل هذه المدة الطويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأموال هامة، وعلى هذا الأساس، فإن تدخل البنوك يعطي دعماً للمصدر والمستورد كليهما.

ونظراً لتحويل العبء المالي من المصدر إلى البنوك المانحة لهذه القروض تلجأ البنوك إلى هيئات متخصصة وظيفتها القيام بتأمين هذه القروض الموجهة لتمويل الصادرات، وفي كثير من الأحيان تلجأ البنوك كأسلوب لزيادة احتياطها أمام الأخطار المحتملة التي تنجم عن منح القروض، أن تلتزم من بنك المستورد القيام بكفالة.

2- **تكلفة القرض:** تكلفة القرض هذه يجب أن تدفع من قبل المستفيد من القرض، وهو المشتري الأجنبي، وتتكون هذه التكاليف من:

- **الفوائد:** تدفع نسب مختلفة خلال فترات الاستحقاق، وتكون مبنية في الاتفاق، فهناك معدل يخضع تحديده إلى بعض الشروط الخاصة يطبق على جزء من القرض، بينما هناك معدل آخر يتحدد في السوق وهو يطبق على الجزء المتبقي من القرض.

- **عمولة الالتزام:** مقابل تعهد البنك بمنح القرض فإنه يقتطع عمولة تحسب ابتداء من تاريخ إبرام عقد القرض على المبلغ غير المستعمل منه، والمعدل المستعمل منه قابل للتفاوض بين المستورد والمقرض، وهو يتراوح بين 00% إلى 5% سنوياً.

- **عمولة التسيير:** تحسب على أساس المبلغ الإجمالي للعقد، تدفع مرة واحدة، والمعدل المستعمل قابل للتفاوض ويتراوح بين 4.0% إلى 4.5%.

- **علاوات تأمين القرض:** وتختلف هذه العلاوات باختلاف شركات التأمين، وحسب مخاطر كل بلد.

3- مراحل سير قرض المشتري:

- إبرام العقد التجاري بين المستورد والمصدر.

- إبرام عقد القرض بين بنك المصدر والمستورد.

- التسديد الفوري من البنك إلى المصدر.

- تحصيل مبلغ الكمبيالة للبنك عند تاريخ الاستحقاق من المستورد.

4- مزايا وعيوب قرض المشتري:

4-1- **المزايا:** تتمثل مزايا قرض المشتري بالنسبة للمصدر والمستورد فيما يلي:

✓ بالنسبة للمصدر:

- حصول المصدر على مبلغ الصفقة نقدا.
- تخليص المصدر من العبء المالي (خطر القرض) الذي يتم تحويله إلى البنك.
- يجد المصدر نفسه معفى من كل العوائق الإدارية المرتبطة بهذا النوع من القروض، والمتمثلة أساسا في: متابعة التسديدات، متابعة الضمانات، تغطية الصرف.
- لا تتضمن ميزانية المصدر على ديون لأجل أو تعهدات خارج الميزانية.

✓ بالنسبة للمستورد:

- يستفيد المشتري بقرض مباشرة بالاتصال مع البنك.
- تكلفة العملية محددة بدقة لانفصال العقدين.
- 2-4- السليبيات: تتمثل عيوب قرض المشتري في ما يلي:

✓ بالنسبة للمصدر:

- اقل سرعة في التنفيذ وهذا راجع إلى المدة الطويلة التي تستغرقها المفاوضات، وذلك لوجود عقدين (عقد تجاري، وعقد مالي).

✓ بالنسبة للمستورد:

- ارتفاع تكلفة القرض إضافة إلى معدل الفائدة هناك عمولة الالتزام، عمولة التسيير، وأقساط التأمين.
- المشتري في هذا النوع من القروض يكون مجبرا على مفاوضة طرفين المصدر والبنك، في حين يفضل أن يسير ملفا واحدا لا أكثر حتى يستطيع أن يجيد التفاوض.
- شروط التغطية: تتمثل جملة هذه الشروط فيما يلي:

- لا تقبل الشركة شراء السندات إلا بعد حصولها على ضمان احتياطي من بنك أولي متواجد في بلد المستورد.
- تطبق هذه التقنية على الصادرات من مواد التجهيز والمواد الصناعية المؤمنة لدى شركة التأمين.
- تختلف تكلفة العملية حسب قيمة السندات، وهي أكبر من معدلات الفائدة المطبق في قرض المورد وقرض المشتري.
- تحدد قيمة الفائدة وفقا لوضع الزبائن، قيمة العقد، بلد المستورد، وطريقة الدفع المستعملة، وقيمة الضمانات.

5- مراحل سير عملية تمويل الصفقات الجزئية:

- عقد بيع السلعة الرأسمالية بين المصدر والمستورد.
- تسليم السلعة المباعة من المصدر إلى المستورد.

- تسليم السندات الاذنية لبنك المستورد ثم للمصدر.

- عقد الصفقة الجزافية بين المصدر وجهة التمويل.

- تسليم السندات الاذنية لجهة التمويل.

- سداد قيمة السندات للمصدر مخصصا منها نسبة معينة.

- تقديم السندات الاذنية لبنك المستورد لتحصيلها عند الاستحقاق للمستورد.

- سداد قيمة السندات في تواريخ الاستحقاق.

ثالثا: التمويل الجزافي

1- مفهوم التمويل الجزافي:

يمكن تعريف التمويل الجزافي على أنه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن، وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، وبعبارة أخرى، يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات.

ومن خلال هذا التعريف، نلاحظ أن التمويل الجزافي يظهر خاصيتين أساسيتين الأولى وتتمثل في أن هذه القروض تمنح لتمويل عمليات الصادرات ولكن لفترات قصيرة، والثانية وهي أن مشتري هذا النوع من الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة (أي ممتلكوا هذا الدين) وذلك مهما كان السبب.

إن القيام بشراء مثل هذا الدين يتطلب الحصول على فائدة تؤخذ عن الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة وحتى تاريخ الاستحقاق، ونظرا لأن مشتري هذا الدين يحل محل المصدر في تحمل الإخطار المحتملة، فإن ذلك يقابله تطبيق معدل فائدة مرتفع نسبيا ويتماشى مع طبيعة الأخطار.

2- خصائص التمويل الجزافي:

تجمع الصفقات الجزافية بين العديد من العمليات المصرفية المختلفة فهي تجمع بين الإقراض في سوق العملات وسوق السندات من جهة وبين تمويل التجارة بمفهومها التقليدي عن طريق خصم الكمبيالات التجارية وشراء الديون من جهة أخرى وفيما يلي خصائص للتمويل الجزافي المشابهة لأشكال التمويل الدولي الأخرى وهي:

- تعقد الصفقات الجزافية وفقا لسعر فائدة ثابت.

- التمويل الجزافي هو تمويل متوسط الأجل مقابل سندات أذنية أو كمبيالات تستحق كل ستة شهور.

- لها نفس المخاطر السائدة في سوق العملات.

- تخصم السندات الإذنية أو الكمبيالات في النوع من هذا التمويل مثل الخصم التقليدي لهذه الأوراق.

- ترتبط عمليات التمويل الجزافي بسلع رأسمالية مثل الائتمان الحكومي متوسط الأجل الممنوح لتمويل عمليات تصدير السلع الرأسمالية.

- تعتبر عمليات التمويل الجزافي شراء حقوق مالية للمصدرين مثل شراء الديون بالجملة أو ما يعرف بالفاكتورينج
- تحقق عمليات الصفقات الجزافية عائدا للبنوك مثل وسائل الاستثمار للبنوك في المجالات الأخرى.

3- مراحل تقنية التمويل الجزافي:

- عقد بيع السلعة الرأسمالية بين المصدر والمشتري.
- تسليم السلعة المباعة للمصدر.
- تسليم السندات الأذنية للمصدر.
- عقد الصفقة الجزافية بين المصدر وجهة التمويل.
- تسليم السندات الأذنية لجهة التمويل.
- سداد قيمة السندات للمصدر ناقص نسبة الخصم.
- تقديم السندات الأذنية لبنك المستورد لتحصيلها عند الإستحقاق.
- سداد قيمة السندات في تواريخ الإستحقاق.

4- مخاطر تمويل الصفقات الجزافية: يتعرض مشتري الدين إلى المخاطر التالية:

- المخاطر التجارية: وتشتمل على احتمالات عدم قدرة المدين أو البنك الضامن على السداد أو عدم رغبتهم في ذلك.
- مخاطر التحويل: وتتمثل في عدم قدرة أو رغبة المدين أو الضامن أو السلطات النقدية في بلد المستورد في تحويل قيمة السندات المباعة بالعمله المتفق عليها إلى مشتري الدين وتسمى هذه المخاطر السياسية المتعلقة بسياسة البلد الاقتصادية.
- مخاطر العملة: يواجه مشتري الدين خطر السداد لعملات تختلف عن عملة المصدر، إذ يؤدي تقلب قيمة أسعار الصرف إلى التأثير في قيمة الصفقة كاملة عندما يتم تحويل القيمة إلى عملة المصدر مما يؤدي إلى إلحاق خسارة محققة لمشتري الدين.

5- المزايا المكتسبة للمصدر من عمليات الصفقات الجزافية: هناك عدة مزايا تتحقق للمصدر وهي:

- تجنب كل المخاطر المحتملة (خطر البلد والخطر التجاري) المرتبطة بالعملية التجارية.
- تمويل كلي للسندات حيث يستطيع المصدر أن يبيع 100% من السندات الإذنية إلى جهة التمويل بدون حق الرجوع عليه، ويتحصل على تمويل متوسط الأجل دون اللجوء إلى الاقتراض المصرفي.
- تجنب مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.
- لا يتحمل المصدر مخاطر تقلبات أسعار الصرف ألن هذه المخاطر تتحملها البنوك.

بالمقابل يتحمل المصدر تكلفة تمويل مرتفعة نظرا للمزايا سابقة الذكر التي يحصل عليها.

6- تكلفة الصفقات الجزافية: تشمل تكلفة الصفقات الجزافية عدة بنود مختلفة تتمثل فيما يلي:

- تغطية المخاطر التجارية وتحملها المستورد وحده الذي يجب عليه أن يتحصل على خطاب مصرفي أو على كفالة مصرفية وسداد تكلفة إصدارها.

- تغطية المخاطر السياسية ومخاطر التمويل تتحدد تكلفة تغطية هذه المخاطر حسب أحوال السوق في بلد المستورد وتتراوح نسبتها بين 4% و0.5%.

- يتحمل المصدر تكلفة التمويل التي تتوقف على الأسعار السائدة في سوق العملات، وتحدد جهة التمويل نسبة الخصم حسب أسعار الصرف الآجلة في سوق العملات للعملة المستعملة والأجال المحددة.

- تحصل جهة التمويل على نسبة تقدر بحوالي 1.5% سنويا لتغطية المصاريف الإدارية الأخرى.

- عمولة الالتزام أو التعهد.

رابعاً: قرض الإيجار الدولي

قرض الإيجار الدولي هو تقنية من تقنيات تمويل التجارة الدولية متوسطة وطويلة الأجل، وقد كان ظهورها الأول في بريطانيا ثم ما لبثت أن انتشرت في أمريكا وفرنسا مع بداية ستينات القرن الماضي.

1- مفهوم قرض الإيجار الدولي

يستخدم عادة معيار المقر الاجتماعي أو المقر الرئيسي للأطراف المتدخلة في عملية قرض الإيجار لتقرير الطابع الدولي للقرض الإيجار، حيث يعتبر القرض الإيجاري دولياً عندما يكون المؤجر والمستأجر مقيمان في بلدان مختلفان ويخضعان لتشريعات مختلفة، وعندما يكون المورد والمؤجر مقيمان في نفس البلد، بينما المستأجر في بلد آخر، فإن هذه العملية التي تأخذ الصفة الدولية.

فقرض الإيجار الدولي هو أسلوب من أساليب التمويل، يقوم بمقتضاه الممول (المؤسسة المؤجرة)، بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد، على أن يقوم بأداء قيمة إيجارية محددة للمؤجر كل فترة زمنية مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل، وفي ظل هذه العلاقة التعاقدية يحتفظ المؤجر بحق ملكية الأصول الرأسمالية المؤجرة، ويكون للمستأجر في نهاية العقد أن يختار بين أحد البدائل الآتية:

- شراء الأصول المؤجر نظير ثمن يتفق عليه، يراعى في تحديده ما سبق سداده من قبل المستأجر إلى الشركة المؤجرة من مبالغ خلال فترة التعاقد.

- تجديد عقد الإيجار من قبل المستأجر مع الشركة المؤجرة لمدة أخرى، بالشروط التي يتفق عليها الطرفان مع الأخذ في الاعتبار تقادم الأصل المؤجر.

- إرجاع الأصل إلى الشركة المؤجرة.

2- خصائص قرض الإيجار الدولي:

- عملية التمويل بقرض الإيجار تهدف إلى تمويل الأصول الرأسمالية للمشروعات الإنتاجية أو الخدمية وليس تمويل شراء منتجات أو مستلزمات.

- قرض الإيجار ائتمان عيني وليس نقدي أي لا يمنح في صورة نقدية أو فتح اعتماد وإنما يقوم على انتفاع المستأجر بأصول تحصل عليها من المؤجر الذي اقتناها من موردها.

- المؤجر هو المالك القانوني للأصل خلال فترة العقد، في حين يملك المستأجر حق الانتفاع به مقابل دفع أجرة.

- مدة العقد غير قابلة للإلغاء يعمل خلالها المؤجر على استعادة تكلفة تمويله للأصل المؤجر، وهي تحدد عادة بمدة الاستهلاك أو مدة الحياة الاقتصادية المتوقعة للأصل محل العقد.

- بما أن عقد قرض الإيجار غير قابل للإلغاء فلا يمكن فسخه لأي سبب كان، إلا في حالة إفلاس المستأجر أو إعساره، في هذه الحالة يحق للمؤجر استرجاع الأصل.

3- تقييم عملية قرض الإيجار الدولي:

رغم تعقيد العملية بسبب تشكلها من ثلاثة أطراف إلا أن هذا لا ينقص من أهميتها وقيمتها، لهذا سنحاول تقييم عملية قرض الإيجار الدولي في العناصر التالية:

3-1- المزايا:

- تجنب المصدر والمستورد البحث عن طرق للتمويل، يتعرضان من خلالها لخطر الصرف ومخاطر عدم الدفع، حيث أن مؤسسة التأجير هي التي تقوم بعملية الشراء.

- تعد بمثابة بيع فوري.

- لا يحتاج المصدر إلى طلب تسبيق من المشتري المؤجر.

- يكون الدفع سريع، حيث تقوم شركة التأجير بالدفع مباشرة للمصدر بعد حصولها على الوثائق التي تثبت الاستلام.

- يقدم القرض الإيجاري تمويلًا كاملاً لقيمة الصادرات، وهو ما لا يتوافر عادة في أي من أساليب التمويل الأخرى، وبذلك تتحقق للمستأجر ميزة الحصول على الأصول المطلوبة للتشغيل، وميزة تخفيف الأعباء من الموارد المالية للعميل المستأجر.

- يسمح للمستورد من تسديد الصفقة التجارية بدفع مبلغ الإيجار فقط.

3-2- السلبيات:

- يضم القرض الإيجاري الدولي إلى جانب تكلفة القرض قيمة الإيجار وهذا يجعله تقنية مرتفعة التكلفة مقارنة بالتمويل الكلاسيكي.

- يقوم المصدر بالتعهد بشراء الأصل المؤجر من شركة التأجير في حالة إفلاس المستأجر أو عدم قدرته على تسديد مستحقاته.

كما أن هناك جملة أخرى من السلبيات تواجه المؤسسات المستأجرة نتيجة استخدامها تقنية القرض الإيجاري:
- الخطر السياسي والتجاري: فكأي عملية ائتمان على المستوى الدولي، فإن هيكلية عملية تأجير تمويلي تتطلب تقييم خطر عدم الملاءة للمستأجر، وكذا الخطر السياسي المتعلق ببلد هذا الأخير.

- خطر الصرف: ينبغي على المؤسسة المؤجرة حماية نفسها ضد خطر الصرف الذي تجد نفسها أمامه في عمليات القرض الإيجاري الدولي، ويمكن أن يظهر خطر الصرف مثلاً، عند دفع قيمة الحصول على أصل معين بعملة مختلفة عن العملة التي تسدد بها الأقساط الإيجارية الناتجة عن القرض الإيجاري.

- الخطر الجبائي: وذلك لأن تمويل أصل معين عن طريق قرض إيجاري يهدف في كثير من الأحيان إلى تحقيق وفورات ضريبية، حيث تعتمد استمرارية ودوام التمويل على الاستقرار التنظيمي والجبائي في البلدان المتعامل معها.

- الخطر القانوني: فمن الضروري جداً تقييم الخطر القانوني، من ناحية إقرار القوانين حق الملكية للمؤجر مقابل المستأجر ومدينيه، وكذلك بالتقليل من مسؤوليات المؤجر اتجاه المتعاملين الآخرين أو إعفائه منها.